الأمم المتحدة

A/78/PV.90

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **90**

الخميس، 13 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة بوشيخي (المغرب).

افتُتحت الجلسة الساعة 15/20.

البند 28 من جدول الأعمال (*تابع*)

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

السيدة سالاباتا توريس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أولا، أود أن أشكر رئيس الجمعية على عقد هذه الجلسة العامة.

إن كولومبيا بلد ملتزم بتعزيز السلام والعدالة. وتقوم سياستها الخارجية على احترام القانون الدولي والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها وتعزيز العلاقات الودية والحوار والحلول السلمية.

وتنضم كولومبيا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن القلق إزاء فرض تدابير اقتصادية قسرية انفرادية تتنافى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتضر هذه التدابير باقتصادات البلدان النامية على وجه الخصوص وتقوض قدرة حكوماتها على القيام باستثمارات حاسمة لدعم العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها. كما أن هذه التدابير تؤثر سلبا على التعاون الاقتصادي الدولي ولا تتسق مع الجهود التي تُبذل في جميع أنحاء العالم لتوطيد نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على مبادئ الانفتاح وعدم التمييز. وتشكل التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتضر بجميع جوانب الحياة في البلدان التي توجه ضدها. وعلى وجه الخصوص، فإنها تؤثر سلبًا على إمكانية الحصول على الغذاء والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والكهرباء والأدوية الكافية والمعدات الطبية والوقاية من الأمراض ومكافحتها والتدريب وأحدث المعارف العلمية والتكنولوجية والبحثية، مما يقوض قدرات الحكومات على ضمان رفاه سكانها.

ولهذه الأسباب، فإن تطبيق هذه التدابير يحد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقف عائقًا أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تشكل مجتمعة خطة عمل عالمية من أجل الناس والكوكب والرخاء، والتي يجب تنفيذها بشكل كامل وشامل.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة http://documents.un.org

وتؤثر التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية بشكل خاص على السكان المدنيين، لا سيما النساء والأطفال وغيرهم من الضعفاء، مما يحد من قدرتهم على إعمال حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتمتع بها فعليا.

ولذلك، تدعو كولومبيا مرة أخرى الدول الأعضاء إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل كامل، لا سيما في البلدان النامية، بما يتماشى مع الفقرة 30 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يعرب وفد بلدي عن خالص تقديره لعقد هذه المناقشة الهامة بشأن ضرورة إنهاء التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن الاستمرار في تطبيق تدابير قسرية انفرادية ضد دول ذات سيادة يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة المعترف بها. وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية من جديد التزامها الثابت بالنهوض بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تشمل احترام سيادة الدول والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وتعزيز العلاقات الودية بين جميع الدول.

وإزاء هذه الخلفية، تابعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن كثب، وبقلق عميق، العواقب السلبية التي خلفتها الجزاءات الانفرادية على حياة الأبرياء في العديد من البلدان. وكما هو معترف به على نطاق واسع، فإن أثر التدابير القسرية الانفرادية يمتد إلى ما هو أبعد من مجال الاقتصاد. وتؤثر هذه التدابير، المفروضة حاليًا على أكثر من 30 بلدًا، تأثيراً ضاراً على الحقوق الأساسية للناس، بما في ذلك الحق في التنمية والبقاء، وتعيق حصولهم على الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء وغيرهما من أسباب العيش اليومي. وبشكل عام، يمكن أن تؤدي التدابير القسرية الانفرادية إلى تفاقم الفقر المدقع والجوع، مما يؤثر بشكل غير متناسب على أضعف الفئات السكانية. وكل هذا يتعارض مع الأهداف العامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

وفي الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي بالفعل الآثار الشديدة والمتعددة الأوجه لانعدام الأمن العالمي، لا يمكن أخلاقياً تسويغ فرض حرمان إضافي على الأبرياء. وعلاوة على ذلك، تعوق التدابير القسرية الانفرادية الجهود التعاونية المطلوبة للتصدي لتحدياتنا المشتركة، مثل أزمات المناخ والصحة العالمية والركود الاقتصادي. وبينما نواصل تعزيز تعددية الأطراف، فإن تداعيات هذه التدابير لا تقتصر على الدول المستهدفة، بل يمكن أن تمتد إلى الخارج، مما يؤثر على الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى النهوض بخطة التنمية المستدامة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بيريس (سري لانكا)

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها مؤيدا قويا لتعددية الأطراف، هي من بين الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء التي صوتت مؤيدة للقرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وتتضامن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بثبات مع الشعب الكوبي، مشددة على أن الحصار المستمر منذ أكثر من ستة عقود يتناقض بشكل مباشر مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقواعد الدولية الراسخة. فهذا الحصار المطول يعوق بشدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا ويحرم شعبها من القدرة على تعزيز جهوده الإنمائية الوطنية. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا الثابت للنداء العالمي من أجل الإنهاء الفوري للتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على كوبا ورفع اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ختاما، تدعو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى تجديد الالتزام بالحوار السلمي والدبلوماسية باعتبارهما الوسيلة الوحيدة لتسوية المنازعات الدولية، بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحث جميع الدول الأعضاء على تعزيز تصميمنا الجماعي على دعم التنمية المنصفة والمستدامة مع حماية الحقوق المشروعة لجميع البلدان،

لا سيما في هذا الوقت من عدم اليقين على المستوى العالمي على نحو يشكل تحديا.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع الهام.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أُدلي بها باسم مجموعة الـ 77 والصين وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/78/PV.89).

إن التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية، مثل الجزاءات الاقتصادية والحصار التجاري، المفروضة على عدة بلدان نامية، تقوض مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وهذه التدابير لا تقيد فحسب التدفق الحر للتجارة وتؤثر سلبًا على السكان بحرمانهم من الحصول على الغذاء والدواء والسلع والخدمات الأساسية الأخرى، بل تشكل أيضًا انتهاكًا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وتعرب الجزائر عن تأييدها لجميع البلدان الخاضعة لتدابير قسرية انفرادية وتعتقد اعتقادا راسخا أنه من الأهمية بمكان أن تمتنع جميع البلدان عن إصدار وتطبيق هذه التدابير والسياسات ضد دول أخرى. وعلاوة على ذلك، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد ضرورة إعطاء الأولوية للحوار والدبلوماسية والتفاهم لحل الخلافات بالوسائل السلمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى رفض التدابير القسرية الانفرادية بقوة، وإلى أن يحرص بدلاً من ذلك على تعزيز وتقوية آليات تسوية المنازعات من خلال عمليات قانونية وعادلة ومنصفة مقبولة.

أخيراً وليس آخراً، نؤكد مجددًا ضرورة إيلاء هذه المسألة الأهمية التي تستحقها بينما يعاني الملايين من الأفراد حاليًا من تداعيات هذه القيود. وفي هذا السياق، ينبغي أن يعيد ميثاق المستقبل ومرفقه تأكيد التزامنا العالمي الجماعي بالامتناع عن فرض تدابير قسرية انفرادية.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا دعم وفد بلدي لدعوة المجتمع الدولي والأمين العام إلى رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية وتعزيز جهودنا الجماعية للتعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نبدأ بتأكيد تأييدنا للبيانين اللذين أدلت بهما جمهورية فنزويلا البوليفارية باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة وأوغندا باسم مجموعة الـ 77 وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/78/PV.89)، ونود الآن أن ندلي ببيان بصفتنا الوطنية.

نحن شعوب الأمم المتحدة مصممون على أن نؤكد من جديد إيماننا، في جملة أمور، بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وعلى أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. ويتجلى في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة هذا الإعلان الطموح والواضح المتمحور حول الناس والذي يكرس التزامنا بأن نضع دائما كرامة الفرد وقدره في المقام الأول. ويرسخ هذا الإعلان المفهوم الثابت بأن الأمم المتحدة أُنشئت لخدمة البشرية جمعاء وليس كمجرد منتدى يضم تحالفات لدول ذات سيادة. وهذا مفهوم أساسي تنشأ عنه التزاماتنا غير القابلة للانتقاص.

إن مناقشة اليوم حسنة التوقيت، وإن كانت متأخرة، تجري في لحظة محورية. فالعالم مشحون بالخلافات ونشهد لجوءًا متزايدًا إلى إصدار تدابير قسرية اقتصادية انفرادية، غالبًا ما تطبقها البلدان المتقدمة النمو ضد البلدان النامية سعيًا لتنفيذ خطط ذات توجهات قومية أو من أجل تحقيق مصلحة سياسية. ويشكل ذلك تهديدًا خطيراً للمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات الودية بين الدول، مما يقوض قواعد التعامل ذاتها التي بُني عليها نظامنا الدولي ويهدد النظام المتعدد الأطراف الهش بالفعل.

وتُفرض هذه التدابير في انتهاك للقانون الدولي، وقد أدانتها بشكل قاطع الجمعية العامة بأغلبية ساحقة، كما هو الحال في القرار المعنون

”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا“. وهذا يدل على أن استخدامها يتعارض مع حسن نية المجتمع الدولي وروح ميثاق الأمم المتحدة.

وليس لأي دولة الحق أو السلطة للالتفاف على القانون الدولي. إن إصدار وتطبيق تدابير قسرية انفرادية انتهاك للالتزام الذي قطعناه، نحن شعوب الأمم المتحدة. وهو يدل على تجاهل صارخ لتعددية الأطراف والمؤسسات المتعددة الأطراف، مما يوحي بأن القواعد والمعايير والقوانين الدولية يمكن الاستهزاء بها مع الإفلات من العقاب والنتيجة هي تآكل الثقة، مع ما يترتب على ذلك دائما من عواقب وخيمة بالنسبة للمواطنين.

وكثيرا ما تكون التدابير القسرية الانفرادية أداة تُستخدم كجزء من دينامية السلطة بين الدول دون اعتبار لما لها من أثر مدمر في كثير من الأحيان على رفاه الشعوب. وتعيق هذه التدابير الإعمال الكامل لحقوق الإنسان وتقيد إمكانية الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الضروريات اليومية الأساسية التي يستحقها كل إنسان. وغالبًا ما يكون لها أيضا عواقب بعيدة المدى، مثل إعاقة الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وكان لتعطيل تنفيذ اتفاق النفط الكاريبي – الاتفاق النفطي المالي بشروط ميسرة بين فنزويلا والدول الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي – تأثير كبير على اقتصادات أطراف الاتفاق. وعلاوة على ذلك، فإن تطبيق التدابير القسرية الانفرادية يعيق تنمية الدولة عموما، بما في ذلك قدرتها على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة – وهي إطار آخر قطعنا فيه وعدًا محوره الناس.

فهل يمكن لشعوب العالم التي نمثلها أن تستنتج اليوم أن الالتزامات المقطوعة في الأمم المتحدة مجرد عبارات جوفاء محصورة في الوثائق التي دُوّنت فيها أو مجرد خطابات بلاغية يجري الاستشهاد بها عندما يكون ذلك مناسباً؟

ومع تطلع الجميع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، فقد حان الوقت لتجديد التزامنا بواجباتنا القائمة، بما في ذلك واجباتنا بموجب القانون الدولي، وضمان تطبيقها بشكل كامل وعلى قدم المساواة. ولا توجد دولة مستثناة من هذه الأحكام. والرفع غير المشروط للتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية نقطة انطلاق ضرورية لمستقبل جرى توخيه لأول مرة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، تحدده الدبلوماسية والنظام المتعدد الأطراف، مع احترام القانون الدولي، ويدعمه ويوجهه دائما الاهتمام الحقيقي بشعوب العالم.

السيد باري رودريغس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي بعد 14 عاما من آخر مرة نوقش فيها الموضوع في إطار الجمعية العامة (انظر A/65/PV.63).

ونرحب بحضور وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، معالي السيد إيفان جيل بينتو، ونائب وزير خارجية كوبا، السيد إليو رودريغس بيردومو، وممثل نيكاراغوا، السيد إيفان لارا بالاسيوس، وجميع الوفود الحاضرة.

ويؤيد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أوغندا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين، وممثل فنزويلا، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة.

تدين بوليفيا جميع التدابير القسرية الانفرادية التي فُرضت بشكل تعسفي على مر السنين ضد بلدان ذات سيادة، وفي المقام الأول البلدان النامية. إن هذه التدابير غير قانونية وتشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

فالتدابير القسرية الانفرادية – كما يصفها الاسم بوضوح – تدابير تعسفية نزوية تفرضها دولة على أخرى بهدف إحداث آثار اقتصادية وتجارية ومالية سلبية لأسباب سياسية، وتكون لها عواقب وخيمة على اقتصادات البلدان المتضررة واستقرار شعوبها. ولا تؤثر هذه التدابير على الحكومات فحسب، بل تؤثر أيضًا بشكل مباشر على الشعوب،

مما يقوض رفاههم وتنميتهم وقدرتهم على عيش حياتهم ويسبب المعاناة للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية.

ومن الواضح أن التدابير القسرية الانفرادية تُطبق كأداة للإكراه السياسي والاقتصادي والمالي ضد الشعوب الحرة والدول ذات السيادة. ومن أبرز الأمثلة المشينة على فشل هذه التدابير الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من 60 عاماً على جمهورية كوبا الشقيقة. فقد أدت القيود المفروضة إلى صعوبة الوصول إلى الغذاء والدواء والسلع الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى الأسواق الدولية والموارد المالية، مما حد من قدرة كوبا على تحديث بنيتها التحتية وتحسين خدماتها الصحية والتعليمية وتنمية اقتصادها بشكل مستدام.

ونؤكد مرة أخرى تضامننا الثابت مع شعب كوبا وحكومتها. وندعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع حد للحصار اللاإنساني الذي تفرضه دون قيد أو شرط ودون تأخير. وبالمثل، نؤكد من جديد ضرورة رفع شعب كوبا الموحّد والكريم فوراً من القائمة التعسفية والانفرادية للدول الراعية للإرهاب.

ولا تؤثر التدابير القسرية الانفرادية على تنمية البلدان وتفاقم الفقر وعدم المساواة فحسب، بل تشكل أيضًا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، إذ تهدف إلى التسبب في معاناة الشعوب وتحرمها من المتطلبات الأساسية اللازمة لتنميتها الشخصية والأسرية والمجتمعية.

وينبغي أن يوحد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي جميع بلداننا، ولا سيما البلدان النامية، في الجهود الرامية إلى إنهاء التدابير القسرية الانفرادية بشكل نهائي ومنعها من أن تشكل عائقاً أمام التجارة والاستثمار بين الدول المستقلة وذات السيادة.

وبالتالي، ينبغي أن يكون استخدام التدابير القسرية الانفرادية باعث قلق – ليس للبلدان المتضررة فحسب، ولكن للمجتمع الدولي بأسره – لأنه يتعلق بتعددية الأطراف. ولذلك، تؤيد بوليفيا طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعد تقريرا، مصحوبا بالنتائج الرئيسية، من أجل رصد فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي ودراسة جملة أمور، منها الأثر السلبي لهذه التدابير غير القانونية على البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها على التجارة والتنمية.

ختاماً، نعرب عن دعمنا الثابت وتضامننا مع جميع الشعوب والحكومات التي تعاني من تطبيق التدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما شعوب أمريكا اللاتينية في كوبا وفنزويلا ونيكاراغوا، نظراً لأن تلك التدابير تؤثر أيضاً على تكاملنا الاقتصادي والتجاري الإقليمي.

السيد يونغ (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترى المملكة المتحدة أن جزاءاتنا المستقلة تدعم بقوة المقاصد الأساسية للأمم المتحدة وتتسق معها، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

وتفضل المملكة المتحدة دعم الجزاءات التي تُفرض من خلال مجلس الأمن من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين. وللأسف، يُستخدم حق النقض بوتيرة متزايدة، وكانت آخر مرة لاستخدامه فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بغية تقويض سلامة النظام الدولي لعدم الانتشار النووي.

وتتماشى الجزاءات المستقلة التي تفرضها المملكة المتحدة مع القانون الدولي. وهي جزاءات محددة الأهداف تركز على ردع وتعطيل السلوك الخبيث وإظهار الدعم للمعايير الدولية.

وندرك أن أعضاء الجمعية العامة الآخرين يستخدمون الجزاءات أيضًا، حتى لو لم يطلقوا عليها هذا الاسم، كما تفعل بعض المنظمات الإقليمية. وتدافع المملكة المتحدة عن حق الدول في استخدام الجزاءات امتثالاً للقانون الدولي.

إن قانون الجزاءات في المملكة المتحدة غير ملزم سوى لمواطني المملكة المتحدة أو الأشخاص الموجودين داخل المملكة المتحدة. وفي حين أنه ينظم كيفية تعامل الأشخاص الموجودين ضمن نطاق ولايتنا القضائية مع الأفراد والكيانات والدول الخاضعين للجزاءات، فإنه لا يحاول تنظيم أنشطة من لا يخضعون لولايتنا القضائية.

وتمتثل كل الجزاءات التي تفرضها المملكة المتحدة لالتزاماتنا القانونية المحلية والدولية، بما في ذلك التزاماتنا في مجال حقوق الإنسان، والتي يجري تقييمها بشكل فردي لكل قائمة على حدة. وتنص تشريعاتنا على نظام شفاف وقوي للطعن والمراجعة القانونيين.

ونستخدم الجزاءات بشكل متناسب وصارم، بما في ذلك باتخاذ خطوات حذرة للتخفيف من أي آثار سلبية غير مقصودة. ويشمل ذلك إصدار تراخيص للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، مثل الإغاثة من الزلزال في سورية.

وسنواصل العمل مع الجمعية العامة لدعم هيكلية فعالة لجزاءات الأمم المتحدة واستخدام أداة الجزاءات لتعزيز المبادئ والأهداف المشتركة.

السيدة تسفاماريام (إريتريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة العامة للجمعية بشأن موضوع يثير قلقا بالغا له تداعيات ضارة بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء والملايين من الناس في جميع أنحاء بلدان الجنوب.

يؤيد بلدي البيانات التي أدلى بها وفد أوغندا باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين، ووفد نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، ووفد فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/78/PV.89). وأود أن أذكر بإيجاز ما يلي بصفتي الوطنية:

إن تطبيق التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي لا يتعارض مع أسس ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ العامة للقانون الدولي فحسب، بل هو أيضاً ممارسة لا إنسانية وغير أخلاقية من قبل من يطبقون هذه التدابير، تهدف إلى إفقار الدول وحرمانها. ولا تبرر معايير العلاقات الدولية ولا قواعد النظام التجاري الدولي تطبيق هذه السياسات الفظيعة التي تمليها نزوات أنصار الهيمنة العالمية. ولا تعتذر تلك الدول عن نواياها وأفعالها؛ وكما هو منصوص عليه صراحةً في أدوات سياستها الخارجية، فإن هذه السياسات تُستخدم لإجبار أولئك الذين لا يتوافقون مع المُثُل التي تدعيها تلك الدول.

إن بلدي، إريتريا، ضحية لجزاءات غير قانونية وغير عادلة. ولا تزال إريتريا تعاني من تدابير قسرية انفرادية تستهدف قطاعاتها الأكثر أهمية، بما في ذلك القطاع الاقتصادي وقطاع الأمن القومي. والدوافع السياسية الخفية واضحة جدا بدرجة لا تستدعي التفسير. ومن بين هذه التدابير غير المشروعة، استُبعدت إريتريا في عام 2021 من نظام جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (نظام سويفت)، الذي يُستخدم لإجراء المعاملات المالية الدولية. كما يعاني البلد من جزاءات انفرادية غير قانونية تفرضها حكومة الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، قبل أسابيع قليلة فقط، جدد الاتحاد الأوروبي فرض هذه التدابير ضد إريتريا في سعيه لتحقيق أهداف جيوسياسية متصورة ثبت أنها ليست معيبة فحسب، بل إنها تساهم أيضا في زعزعة الاستقرار الإقليمي. والآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة لتلك الجزاءات غير القانونية على برامج التنمية في البلد هائلة بالفعل.

ويجب رفع جميع أشكال التدابير القسرية الانفرادية على الفور وتصحيح المظالم وإصلاح الأضرار التي لحقت بالدول المتضررة. وتتعارض التدابير القسرية الانفرادية مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها عالمياً التي ترتكز إلى شعار "عدم ترك أحد خلف الركب" لأنها تُفقر سكان بلدان الجنوب وتوسع الفجوة الإنمائية. ويجب احترام المساواة في السيادة بين جميع الدول والحق في التنمية احتراماً كاملاً على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وأي عمل انفرادي يتعارض مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة يجب رفضه وإلغاؤه بالكامل.

ختاما، تعرب إريتريا عن تضامنها القوي مع جميع الدول والشعوب المتضررة ظلما وتدعو بشكل قاطع إلى رفع الحصار غير القانوني المفروض على شعب كوبا الشقيق منذ أكثر من 60 عاما وإلى شطب اسم ذلك البلد من قائمة ما يسمى بالدول الراعية للإرهاب.

السيد هارتني (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالقول إن التدابير الاقتصادية، بما في ذلك الجزاءات، أداة مشروعة ومناسبة وفعالة للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن

الدوليين. والولايات المتحدة ليست الوحيدة التي تتبنى هذا الرأي أو تتبع هذه الممارسة.

وتستخدم الولايات المتحدة الجزاءات للتصدي لبعض أكثر الأنشطة إثارة للاشمئزاز وزعزعة الاستقرار في عصرنا الحالي. فنحن نستخدم الجزاءات لردع الإرهاب وانتشار الأسلحة والاتجار بالأشخاص والاتجار بالأحياء البرية والاتجار بالمخدرات. كما نستخدم الجزاءات المحددة الأهداف للتصدي للسلوكيات التي تهدد أمننا وتقوض كرامة الإنسان.

وفي بعض الحالات، نستخدم جزاءاتنا بسبب عدم وجود سبيل لاتخاذ إجراءات في الأمم المتحدة، إما لعدم وجود سلطة مختصة أو لأن أقلية من الدول تعرقل تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، يعرقل المؤيدون الأعلى صوتا لما يُسمى بسرد التدابير القسرية الانفرادية تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة وغالبًا ما ينتهكونها بشكل صارخ.

وفي هذه الحالات، سنعمل نحن والدول الأعضاء الأخرى للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن قدر الإمكان في حدود الوسائل المتاحة لنا. ونفضل كثيراً أن تُنفذ جزاءات الأمم المتحدة بالكامل وأن يجري تحديثها بما يتماشى مع التهديدات التي صُممت لردعها.

وترديداً لما قاله زملاؤنا من الاتحاد الأوروبي، فإن جزاءات الأمم المتحدة واحدة من أقوى الأدوات السلمية التي يمتلكها المجتمع الدولي للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وندعم استخدامها كلما كان ذلك مناسباً ونعمل بشكل وثيق مع الشركاء الدوليين في بناء قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة بشكل كامل وفعال.

وفي الحالات التي لا يكون فيها عمل الأمم المتحدة ممكناً، غالباً ما تعمل الولايات المتحدة جنباً إلى جنب مع الدول الأعضاء الأخرى لتنفيذ جزاءات مستقلة للتصدي للأخطار التي تهدد أمننا وقيمنا. فالجزاءات ترتب تكاليف مالية على الفساد وتحد من تدفق المكونات ذات الاستخدام المزدوج إلى الحكومات التي تعمل جاهدة لبناء أسلحة دمار شامل لاستخدامها لتهديد جيرانها، بل والعالم بأسره. كما نستخدم الجزاءات لمحاسبة الجهات الحكومية التي تنتهك حقوق أقليات بعينها وحقوق المرأة ومعارضيها السياسيين.

ويدعي أولئك الذين يؤججون سرد التدابير القسرية الانفرادية أن الجزاءات المستقلة تقوض مبادئ السيادة وعدم التدخل. ولكن جزاءاتنا المستقلة محددة الأهداف وهي مصممة لربطها بوضوح بالولايات المتحدة.

إن أفظع انتهاك للسيادة ولعدم التدخل في ميثاق الأمم المتحدة اليوم هو حرب روسيا المستمرة ضد أوكرانيا والتي أسفرت عن سقوط عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين وأدت إلى انتهاكات لا توصف لحقوق الإنسان. وتساعدنا الجزاءات في حرمان موسكو من الوسائل التي تمكنها من مواصلة حربها العدوانية بسهولة أكبر.

ويزعم البعض أن جزاءاتنا تضر بالأبرياء، في حين أننا في الواقع نستخدمها لاستهداف أولئك الذين يعرقلون إيصال المساعدات الإنسانية وأولئك الذين يسلبون ثروات مواطنيهم من خلال الفساد. ونستخدم الجزاءات لدعم حقوق أولئك الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم.

وقد اتخذت الولايات المتحدة إجراءات ملموسة للتخفيف من أي عواقب غير مقصودة للجزاءات على الصعيد المحلي وفي الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أننا قدمنا قرار مجلس الأمن التاريخي 2664 (2002) الذي نص على استثناء ينطبق على الجهود الإنسانية في جميع نظم الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة. وتتضمن جهودنا تدوين حزمة تاريخية من التراخيص تتعلق بالمساعدات الإنسانية في جميع برامج جزاءاتنا المحلية. وقد سهّلت تلك المبادرة إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إلى من هم في أمس الحاجة إليها في مناطق النزاع، مع التخفيف من مخاطر تحويل وجهتها أو إساءة استخدامها من قبل الجهات الفاعلة الخبيثة. وأخيراً، تطبق الولايات المتحدة جزاءات تتفق مع القانون الدولي.

أود أن أختتم كلامي اليوم بملاحظة أخيرة: لقد كانت الولايات المتحدة هدفًا لجزاءات مستقلة فرضها بعضٌ من أشد المنتقدين لما يسمى بالتدابير القسرية الانفرادية. فقد فرضوا جزاءات علينا أيضًا، وهذا يمثل قمة النفاق. وتهدف هذه الدول إلى تشويه صورة جميع الجزاءات بهذه الرواية التي تهدف إلى تحدي قدرة الدول المستقلة على ضمان أمنها الجماعي من خلال التنظيم السلمي لمواردها الخاصة. ونأمل أن يرى الجميع هنا هذه المسرحية السياسية على حقيقتها.

ونحث الجميع على الانضمام إلينا في جهودنا الرامية إلى الاستفادة بشكل أكبر من جزاءات الأمم المتحدة من خلال المطالبة بمساءلة من يقوضون تنفيذها ومن خلال المشاركة الفعالة في الجهود الرامية إلى ضمان تحديث هذه الجزاءات وإنفاذها.

لقد تعرضت الولايات المتحدة لانتقادات شديدة من مختلف الدول. سأمتنع عن الرد على معظمها، ولكنني سأرد على فنزويلا التي قالت بعض الأشياء الشنيعة والمتطرفة جدا. وأود أن أشير إلى أن هدف الولايات المتحدة هو تعزيز الديمقراطية وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان. وتقبل الولايات المتحدة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. فالمسألة هي كيفية إجراء الانتخابات وليس من يفوز فيها. وقد أجرت فنزويلا مراراً وتكراراً انتخابات مزورة وارتكبت انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. وقد أصدرت منظمة الدول الأمريكية الإقليمية، التي تتألف من 35 دولة أمريكية، قرارات متكررة تدين الانتخابات الفنزويلية المزورة وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. ومن المهم أن تعرفوا أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب شعب فنزويلا وشعوب البلدان الأخرى لأننا نؤمن بضرورة تمتعها بحقوقها الإنسانية وبضرورة حماية جميع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة ماميساه (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل أوغندا باسم مجموعة الـ 77 والصين وباسم حركة بلدان عدم الانحياز.

ترحب إندونيسيا بهذا النقاش، الذي يسلط الضوء على تأثير التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية، سواء على البلدان المتضررة أو على النظام المتعدد الأطراف، ويعزز الدعوات إلى إنهاء استخدام هذه التدابير كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي. ويأتي هذا الاجتماع في الوقت المناسب وهو مهم لجهودنا الجماعية لضمان احترام القانون الدولي، وتحقيق التنمية المستدامة للجميع، وإصلاح النظام المتعدد الأطراف، وتعزيز الثقة في تعددية الأطراف.

ويواجه المجتمع العالمي اليوم تحديات كبيرة. إن استخدام التدابير القسرية الانفرادية لم يقوض القانون الدولي والنظام المتعدد الأطراف فحسب، بل أظهر أيضًا النفاق وازدواجية المعايير واتساع فجوة الثقة وكسر التضامن. ونأسف لأن الدول غالبًا ما تتعرض لضغوط من أجل الانحياز إلى طرف وتطبيق تدابير قسرية انفرادية في مسائل لا تتعلق بها مباشرة. ولذلك تواصل إندونيسيا دعم الجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة للدعوة إلى إنهاء هذه التدابير.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة عناصر لتعزيز الجهود الرامية إلى إنهاء استخدام التدابير القسرية الانفرادية.

أولاً، نحن بحاجة إلى إجراء حوار حقيقي يقربنا من الواقع. فالآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية على أرض الواقع أكبر بكثير من أن يتم تجاهلها أو التغاضي عنها – فهي تديم الفقر بالنسبة لملايين الأشخاص في البلدان المتضررة، وكثير منهم من النساء والأطفال، وتؤدي إلى مزيد من انعدام الثقة على الصعيد العالمي. وعلينا أن نفكر في الحالة على أرض الواقع، مع التركيز على الأثر الأساسي للتدابير القسرية الانفرادية على الشعوب.

ثانيًا، هناك حاجة إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لتقييم أثر التدابير القسرية الانفرادية. وفي حين تُستخدم هذه التدابير في كثير من الأحيان للضغط على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة، إلا أن الأدلة تُظهر أن استخدامها في كثير من الأحيان يشكل تحدياً لإعمال حقوق الإنسان. ويُحرم الأشخاص الذين يعيشون في ظل تدابير قسرية انفرادية من حقوقهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية، مثل الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية والحصول على المساعدات الإنسانية، ويُمنعون من ممارسة حرية التنقل ويواجهون صعوبات اقتصادية.

ولذلك، ترحب إندونيسيا بمبادرة المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان لوضع مبادئ توجيهية لوضع حماية حقوق الإنسان في صميم عملية إنهاء هذه التدابير. ونحن ندعم جهودها في مكافحة الإفراط في الالتزام بهذه التدابير، الأمر الذي يفاقم من تأثير الفقر والكوارث والتخلف والأزمات الأخرى على الأشخاص العاديين. ونحن نرحب بالمشاركة الشاملة التي تهدف إلى ضمان مشاركة أصحاب المصلحة والشركاء

والجهات الفاعلة الأخرى في صياغة هذه المبادئ التوجيهية، نظراً لأن العديد من الجهات الفاعلة تُدفع لتنفيذ تدابير قسرية انفرادية دون معرفة تأثيرها على المجتمعات. إن بناء الوعي هو نقطة البداية وسيحفز على مشاركة أكبر للجهات الفاعلة في إنهاء استخدام التدابير القسرية الانفرادية وتأثيرها على حقوق الإنسان.

ثالثًا، يجب أن يكون إنهاء الجزاءات غير القانونية جزءًا لا يتجزأ من خطة إصلاح الأمم المتحدة. وعلى الرغم من الدعوات المستمرة للأمم المتحدة لإنهاء هذه الممارسة، لا تزال التدابير القسرية الانفرادية تطبق كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي في مختلف أنحاء العالم. وتقوض هذه الممارسة دور الأمم المتحدة وتبعث برسالة مفادها أن المنظمة لا يمكنها أن تؤدي بفعالية ولايتها المتمثلة في تعزيز الاحترام المتبادل بين البلدان على أساس سيادة الدول.

وفي إطار خطة إصلاح الأمم المتحدة، هناك حاجة إلى تعزيز دور المنظمة وأهميتها ومصداقيتها. وفي هذا الصدد، يجب على الأمم المتحدة أن تسعى إلى اتخاذ إجراءات بشأن المسائل التي تعرض تعددية الأطراف للخطر. وتتحدى الجزاءات غير القانونية مبادئ الحوار والدبلوماسية والوحدة التي تقوم عليها تعددية الأطراف في الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام إندونيسيا بمواصلة دعم عمل الأمم المتحدة، وتعزيز الالتزام بالقانون الدولي وضمان وجود نظام متعدد الأطراف يعود بالفائدة على الجميع.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به معالي وزير السلطة الشعبية للشؤون الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، والبيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل أوغندا، باسم مجموعة الـ 77 والصين وحركة بلدان عدم الانحياز. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أدلي بالتعليقات التالية بصفتي الوطنية.

على الرغم من أن الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية، لا سيما مجلس الأمن، قادرة على فرض الجزاءات، عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فإن هذه الجزاءات يجب أن تُفرض بما يتوافق تماماً مع الالتزامات المنصوص عليها في قواعد القانون الدولي. كما يجب أن تكون متناسبة ومحسوبة بعناية. ولن يتسنى للمجتمع الدولي أن يستخدم الجزاءات كأداة مهمة لتعزيز الجهود الرامية إلى منع التحديات العالمية الطويلة الأمد والناشئة والتخفيف من حدتها وحلها إلا إذا تم تصميمها وتطبيقها على هذا النحو.

بيد أن التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز نطاق الولاية الإقليمية، والتي نتناولها في هذه المناقشة، لا تراعي حتى المتطلبات الأساسية للقانون الدولي، ولا تحترم تعهدنا وهدفنا المشترك المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. ولذلك نعرب مجددا عن إدانتنا القاطعة لفرض التدابير القسرية الانفرادية أو استخدامها أو الاعتراف بها من جانب أي دولة أو مجموعة من الدول باعتبارها انتهاكا سافرا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات الودية بين الدول.

تتعارض تلك التدابير مع مبدأَي المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، إذ تحول دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان، مثل الحق في مستوى معيشي لائق. وتؤدي إلى تفاقم حالة أضعف الفئات في المجتمع، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وتعرقل تدفقات التجارة والاستثمار، وتؤثر سلبا بوجه عام على التعاون الاقتصادي الدولي، وعلى الجهود العالمية الرامية إلى بناء نظام تجاري مفتوح وشفاف ومتعدد الأطراف وغير تمييزي. كما أنها تحول دون حل النزاعات عبر الحوار السلمي والتفاهم المتبادل، وتحد من إمكانية تحقيق ذلك.

تُستخدم التدابير القسرية الانفرادية أداةً لممارسة الضغوط السياسية والقضائية والمالية والاقتصادية وغيرها من أنواع الضغوط على البلدان النامية، لإجبار دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية وتعزيز مصالح سياسية دولية معينة. والواقع أننا نعتقد أن تطبيق التدابير القسرية خارج الحدود الإقليمية يُنظر إليه كبديل للقوة العسكرية، ولكن بدون المعاناة الشديدة والتضحيات الجسيمة

التي تفرضها الحروب. إن هذه الممارسة المتعمدة والعبثية تمنح ميزة غير عادلة للدول المتقدمة والمستقرة اقتصاديا وتعرِّض مستقبل البلدان النامية وأقل البلدان نموا للخطر.

لذلك يتعين علينا مضاعفة جهودنا لكفالة أن توفر العمليات متعددة الأطراف بيئة ملائمة لاستمرار إدانة تلك التدابير، وتحديد آليات أكثر كفاءة لحظر استخدامها و/أو المعاقبة على استخدامها.

وفي هذا السياق، ندعو جميع الدول بقوة إلى الامتناع عن اعتماد وتطبيق تدابير قسرية انفرادية تتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. ولا يجوز أن تخضع المساعدات الإنسانية التي تُقدم في حالات الكوارث الطبيعية والجوائح والنزاعات المسلحة أو أي نوع آخر من النزاعات لتدابير قسرية انفرادية.

يجب على الدول أو مجموعات الدول التي تفرض تدابير قسرية انفرادية أن تجبر الضرر الذي تسببه تلك التدابير. ونحن ندعو إلى الإنهاء التام للتدابير الاقتصادية القسرية التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية وجميع التدابير المماثلة التي تُفرض انفراديا على البلدان النامية وأقل البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا، ورفعها تماما.

ونعرب عن قلقنا إزاء الحالة الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الهشة التي يعيشها شعب كوبا نتيجة تمديد الحصار غير المشروع الذي تفرضه الولايات المتحدة على البلد، وتطبيق الجزاءات الاقتصادية بموجب قانون هيلمز – بيرتون. وبما يتسق مع تضامننا مع هذا البلد الشقيق والصديق، نكرر طلبنا إلى الولايات المتحدة – البلد الذي تربطنا به علاقات طيبة – برفع الجزاءات الضارة التي تفرضها على كوبا منذ أمد بعيد. وندعو أيضا مجلس الأمن إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بمسألة تطبيق تلك التدابير وزيادة رصده لها، نظرا لأنها تهدد الأسس ذاتها للسلام والأمن والاستقرار على المستوى الدولي.

وسأختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزامنا بتعزيز الدبلوماسية السلمية والحفاظ على عملية اتخاذ القرار المتعدد الأطراف وتعزيزها من خلال الأمم المتحدة في مواجهة السياسات الحمائية والانفرادية.

ونحن ندعو إلى تعزيز التسوية السلمية للنزاعات والامتناع في جميع الظروف عن المشاركة في تحالفات أو اتفاقات أو أي نوع آخر من المبادرات القسرية الانفرادية التي تنتهك مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد شيمبيندي (زمبابوي) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة على دعوته إلى عقد هذه الجلسة المهمة بشأن إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية. إن إبراز هذه المسألة يؤكد الحاجة الملحة إلى التمسك بالقانون الدولي وكفالة حماية حقوق الإنسان وسيادة الدول، والأهمية البالغة لذلك.

تؤيد زمبابوي البيانات التي أدلت بها أوغندا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين، ونيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وفنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، وأنغولا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (انظر A/78/PV.89). وسأبدي الآن ملاحظات إضافية بصفتي الوطنية.

إن عدم مشروعية التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها بعض البلدان على بلدان أخرى وشركات وأفراد موثق توثيقا جيدا في العديد من الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة. وتبرز قرارات متعددة للجمعية العامة، بما في ذلك القرار المعتمد في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 (القرار 135/78)، وقرارات مجلس حقوق الإنسان، الانتهاكات المحددة للقانون الدولي المتأصلة في تلك التدابير والتهديدات التي تشكلها على السلام والأمن الدوليين. تدعو تلك القرارات جميع الدول الأعضاء إلى رفع تلك التدابير. بالإضافة إلى ذلك، يدين أكثر من 30 قرارا صادرا عن الجمعية العامة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

ورغم وضوح رغبة الأغلبية العالمية في الإنهاء الكامل لتلك التدابير غير القانونية، تواصل عدة بلدان غربية فرضها مع الإفلات من العقاب، مما يوسع نطاق آثارها غير المشروعة داخل حدودها

الإقليمية وخارجها. ونتيجة لذلك، فإن هذا النظام الدولي القسري يقوض وظائف الأمم المتحدة وسلطتها ومصداقيتها. وتبين الأدلة أن تلك التدابير تتسبب في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة والغذاء والصحة والمياه والصرف الصحي. إن تلك التدابير تعوق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالإضافة إلى التصدي للجوائح مثل جائحة مرض فيروس كورونا وتقديم المساعدات الإنسانية في البلدان المتضررة.

ومن المغالطة الزعم بأن لتلك التدابير طابعا محدد الأهداف. فالواقع أن لها أثرا معديا غير مباشر على البلدان الأخرى، ولا سيما من خلال فرض تصور سلبي شامل عن بلدان مثل بلدي في جميع أنحاء العالم، وخاصة في الأسواق المالية العالمية الحساسة، حيث يسود امتثال مفرط.

وتذكّر زمبابوي بأن المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، أصدرت تقريرا عن بعثتها إلى زمبابوي أوصت فيه برفع التدابير القسرية الانفرادية، وفقا لمبادئ القانون الدولي. ونحن ندعو إلى رفع التدابير القسرية الانفرادية فورا وبدون أي شروط عن جميع الدول المتضررة، بما في ذلك زمبابوي.

وتحث زمبابوي الدول الأعضاء على كفالة تعزيز سلطة الأمم المتحدة ومصداقيتها من خلال الالتزام بقرارات الأمم المتحدة بدلا من تقويضها. يجب دعم الدعوة الواضحة في هذه القاعة إلى رفع التدابير القسرية الانفرادية البغيضة.

السيد أبو زيد شمس الدين أحمد محمد (السودان): السيد الرئيس، نشكركم على دعوتكم إلى عقد هذا الاجتماع المهم وعلى تنظيمه. ونرحب بمناقشة موضوع إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية.

يؤيد وفد السودان البيانين اللذين أدلت بهما أوغندا نيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين، على التوالي، والبيان الذي أدلت به نيجيريا نيابة عن المجموعة الإفريقية. ونود أن نشارك بصفتنا الوطنية المسائل والقضايا التالية فيما يتعلق بالبند 28 "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي".

أولا، فرض التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب والعقوبات يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الحاكمة للعلاقات الودية بين الدول، ويقوض من فرص المشاركة والاستفادة من النظام المالي الدولي والتجارة الدولية. وقد أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارا 15/54 يحث جميع الدول على وقف التدابير القسرية والعقوبات التي تتعارض مع القانون الدولي.

ثانيا، في الوقت الذي نستشعر فيه أهمية تعزيز تعددية الأطراف وسبل التعاون الدولي واحترام سيادة الدول وتحقيق الأمن والاستقرار، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب، يأتي فرض العقوبات والإجراءات القسرية الأحادية الجانب ليضر بكل هذه الأهداف السامية.

ثالثا، إذا كان السلام والتنمية يرتبطان ببعضهما ارتباطا عضويا، فإن عدم الاستجابة لاحتياجات الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحرمانها من الاستفادة من المؤسسات المالية الدولية والتجارة الدولية، والاندماج في النظام المصرفي الدولي من خلال فرض العقوبات، يضع الأسرة الدولية أمام تحدٍ واختبار كبيرين. إن تحقيق التنمية ورفع العقوبات ينبغي أن يكون على رأس الأولويات الدولية.

رابعا، كما أن إصلاح المؤسسات المالية الدولية بات اليوم أكثر إلحاحا لتمكين هذه المؤسسات من تقديم العون المنشود وإزالة القيود والاشتراطات أو ربطها بالأوضاع السياسية.

خامسا، في بلدي السودان، أحدثت العقوبات المفروضة علينا أضرارا جسيمة في قطاعات الطيران والصحة والزراعة والتعليم والمصارف وغيرها، وأعاقت مقدرتنا على تحقيق أهداف التنمية والحصول على المساعدات والوفاء ببعض الالتزامات الدولية، مما انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. قطاع

واسع من الشعب السوداني، خصوصا الفئات الضعيفة من النساء والأطفال وكبار السن وحتى الشباب، تضرر بشكل بالغ من هذه العقوبات في صحتهم وتعليم أبنائهم وتنقلهم.

سادسا وأخيرا، في الوقت الذي تشن فيه ميليشيا متمردة حربا ضد الشعب السوداني وترتكب أبشع الفظائع والجرائم بحق السودانيين، من قتل ونهب وتعذيب واغتصاب وتدمير، تلك الجرائم التي وثقتها المنصات الإعلامية الدولية والمنظمات الدولية وأجهزتنا الوطنية وحتى الميليشيا نفسها عبر الفيديوهات المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي، كان من المتوقع أن تُدان هذه الميليشيا المتمردة على جرائمها المرتكبة. ولكن مما يؤسف له هو اتجاه البعض لمساواة الميليشيا المتمردة بالقوات المسلحة السودانية، تلك المؤسسة الوطنية العريقة، ومن ثم فرض عقوبات وإجراءات على شركات وهيئات وطنية تساهم في الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرات.

السيد فلوريس (هندوراس) (*تكلم بالإسبانية*): نحن، البلدان النامية، نواجه تحديات جسيمة، بما في ذلك فرض التدابير الاقتصادية والتجارية الانفرادية وإضعاف تعددية الأطراف، مما يقوض المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتماشيا مع مبادئ سياستها الخارجية، تعرب حكومة الرئيسة سيومارا كاسترو سارمينتو عن أسفها لتطبيق التدابير القسرية الانفرادية، التي لها أثر سلبي على حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون في ظل تلك التدابير، مما يؤدي إلى توسيع فجوة التنمية. إن تلك التدابير تؤدي إلى إضعاف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان التي تُفرض فيها، مما يحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما ذكرت الرئيسة كاسترو سارمينتو، تؤكد هندوراس مجددا أن تطبيق التدابير الانفرادية، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية، يقوض أيضا النظام التجاري المتعدد الأطراف ويقيّد حرية التجارة والاستثمار وبالتالي التنمية المستدامة التي من شأنها أن تعود بالنفع على الجميع. لذلك فإن تلك التدابير تتعارض مع قواعد التجارة العالمية ومع الصكوك المعترف بها عالميا لتحقيق التنمية. كما أن تأثير تلك التدابير يضعف آليات التعاون ويحد من إمكانية الحصول على التمويل والتكنولوجيا ومختلف المنتجات الأساسية، مما يخل بالتزامنا الأساسي بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

وكما أكدت الرئيسة كاسترو سارمينتو مجددا في الجمعية العامة، تعرب هندوراس عن أسفها إزاء الحصار المفروض على كوبا وفنزويلا، لأن تلك التدابير تنتهك القانون الدولي ولا تحترم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

أعربت هندوراس عن ترحيبها باعتماد القرار 135/78، بشأن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، الذي يطلب إلى الأمين العام، من بين أمور أخرى، دراسة أثر تلك التدابير على التجارة والتنمية. ونذكّر أيضا بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أمور عدة منها وجوب امتناع الدول عن التشجيع على استخدام التدابير الانفرادية لإكراه دولة أخرى في سياق ممارستها لحقوقها السيادية.

ولذلك تتمسك هندوراس بموقفها المبدئي المتمثل في عدم تشجيع أو تطبيق أي تدابير أو قوانين اقتصادية أو تجارية انفرادية ضد الدول الأخرى من شأنها أن تؤثر على حرية سير التجارة الدولية، وذلك امتثالا لالتزاماتنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي هذا الصدد، يدعو بلدي المجتمع الدولي إلى إبداء مزيد من التضامن والتعاون حتى نتمكن معا من التغلب على التحديات الهائلة وأوجه القصور الكبيرة التي يواجهها مختلف أنحاء العالم وذلك لكي نتمكن من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

السيد بابو سواريس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على دعوته إلى عقد هذه المناقشة.

تؤيد تيمور – ليشتي البيان الذي أُدلي به باسم مجموعة الـ 77 والصين.

إن استخدام التدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية موضوع مثير للخلاف، إذ يسوق كل من المدافعين والمنتقدين

حججا وجيهة. بيد أنه في خضم هذا النقاش، تُحرم أكثر من 30 دولة من الحقوق الأساسية نتيجة لتلك التدابير، مما يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والعديد من قراراتها ومبدأ تعددية الأطراف. وتُبرز هذه الحالة الحاجة الملحة إلى إعادة تقييم التدابير القسرية الانفرادية، إذ إنها تتعارض مع مبدأي التعاون الدولي واحترام السيادة، مما يتسبب في إلحاق الضرر بالسكان الأبرياء وتقويض الاستقرار العالمي. لقد بات من الضروري استكشاف حلول بديلة تُعطي الأولوية للحوار والدبلوماسية وحقوق الإنسان، بما يكفل تمكن جميع الدول من التمتع بالحقوق الأساسية والمشاركة على قدم المساواة في المجتمع الدولي.

لا بدّ من رفع الجزاءات الاقتصادية والقيود التجارية وغيرها من التدابير التي يفرضها بلد على آخر من دون موافقة البلد المستهدف. وعلى نحو ما سمعنا ممَن سبقني من المتكلمين، ففي حين تُستخدم هذه التدابير في كثير من الأحيان كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي، فإنها قد تؤدي إلى عواقب وخيمة على البلدان المستهدفة، بما في ذلك المصاعب الاقتصادية وعدم الاستقرار، وتعطُّل سلاسل الإمداد العالمية، وانتهاك السيادة والقانون الدولي، والتمييز ضد بلدان أو صناعات معينة، ووضع عقبات أمام التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي.

وكما نعلم جميعا، فإن ممارسة التدابير القسرية ابتدعتها أساسا دول كبرى وقوية وفرضتها على أمم أصغر وأضعف اقتصاديا. ويمكن أن تتخذ تلك التدابير أشكالا عديدة، بما في ذلك الجزاءات الاقتصادية والحظر التجاري وتجميد الأصول والقيود المفروضة على الاستثمار وحظر السفر وغيرها من أشكال التدابير القسرية المستخدمة ضد الدول المستهدفة، كما في حالة كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا. لقد شهدت تلك البلدان أسوأ الصعوبات الاقتصادية وحالات عدم الاستقرار السياسي، وذلك إلى جانب بلدان مستهدفة أخرى. والأسوأ من ذلك أن السكان الأبرياء، وفي المقام الأول الفئات الضعيفة مثل كبار السن والنساء والشباب، هم من يتحملون وطأة تلك التدابير.

ينبغي ألا تجد التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية مكانا في عالمنا اليوم. إنها تنتهك سيادة الدول والقانون الدولي وتقوض مبادئ المساواة وعدم التدخل. وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن تأثيرها وخيم على الحالة الإنسانية، إذ يتحمل المدنيون الأبرياء العبء الأكبر. كما أنها تعوق التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي وتقيّد الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والموارد وتحدّ من إمكانيات النمو الاقتصادي وتنويعه، وبالتالي تؤدي إلى إدامة اللامساواة والتبعية الاقتصادية وتقوض تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما رأينا حتى الآن، تُستخدم التدابير القسرية كوسيلة للإكراه السياسي، وليس كرد فعل مشروع على مخاوف سياسية أو اقتصادية. وهذا من شأنه أن يقوض سيادة القانون ويعزز ثقافة القوة "تصنع الحق"، بدلا من تشجيع الدبلوماسية والحلول والحوار. ويمكن أن تؤدي التدابير القسرية أيضا إلى ردود انتقامية من الجهات المتضررة واحتدام التوترات وربما إشعال الحروب التجارية.

ولذا تدعو تيمور – ليشتي إلى التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جميع البلدان المستهدفة، بما فيها كوبا وفنزويلا. سيؤدي ذلك إلى تعزيز نظام اقتصادي أكثر عدلا وإنصافا، والنهوض بالتعاون وتعددية الأطراف.

وترى تيمور – ليشتي أن إنهاء تلك الجزاءات من شأنه أن يشجع الدبلوماسية الاقتصادية والتفاوض واستحداث آليات للسبل البديلة لتسوية المنازعات، وبالتالي تجنب الحروب التجارية، ويؤدي في نهاية المطاف إلى عالم أكثر سلما وازدهارا. ومن ثمَّ، سيساعد ذلك البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن دولة فلسطين ذات المركز المراقب.

السيدة عبد الهادي (دولة فلسطين): ترحب دولة فلسطين بالبيانين اللذين أدلت بهما جمهورية أوغندا بالنيابة عن مجموعة الـ 77 والصين وحركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلت به جمهورية فنزويلا

البوليفارية بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة (انظر A/78/PV.89)، وذلك بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

إن عالمنا اليوم شديد الترابط والتشابك اقتصاديًا وسياسيًا على حد سواء، وهو عالم تحدد ملامحه العولمة وأواصر الترابط التي تهدف إلى تحقيق التقدم والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ولذلك، أصبح عالمنا في حاجة إلى السلام والأمن والتضامن أكثر من أي وقت مضى. فإذا كان المجتمع الدولي يطمح حقا إلى التعاون والوحدة من أجل تحقيق التقدم، فإن مسألة إنهاء التدابير القسرية الانفرادية لا تتطلب فقط اهتمامنا العاجل، بل تستدعي أيضا عملنا الجماعي لدعم مبادئ العدالة والمساواة التي تشكل حجر الزاوية لهذه المؤسسة الموقرة وللنظام القانوني الدولي الذي أُرسي بعد الحرب العالمية الثانية.

إن التدابير القسرية الانفرادية، بما في ذلك الحصار، تقوض مبادئ السيادة وتقرير المصير والتعاون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وتتسبب تلك التدابير بضرر بالغ لأضعف الفئات السكانية، وتفاقم الفقر، وتعوق تنمية البلدان التي تستهدفها ولا سيما الدول النامية. وفي سياق ذلك، تعرقل تلك التدابير جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع وكفالة الصحة الجيدة والرفاه وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

إن التكلفة البشرية للتدابير القسرية الانفرادية في البلدان النامية فادحة: فهي ليست مجردَ مفهومٍ مجردٍ، بل واقع مؤلم يعيشه مئات الملايين من الأشخاص حول العالم. تشير التقديرات إلى أن أكثر من ثلث سكان العالم يتضررون من التدابير القسرية الانفرادية. فالأسر تُدفع إلى هوة أعمق من الفقر، وأنظمة الرعاية الصحية تتعرض لضغوط تتجاوز طاقتها الاستيعابية، والفرص التعليمية والتوظيفية تعترضها عقبات بالغة، والوصول إلى التكنولوجيا إما محدود أو مقيّد. لذا تتعارض التدابير القسرية الانفرادية مع مبادئ تعددية الأطراف لأنها تقوض روح التعاون الدولي التي تجسدها الأمم المتحدة، بالإضافة إلى قواعد القانون الدولي ومبادئه.

وفي هذا الصدد، ينص قرار مجلس حقوق الإنسان 15/54 بوضوح على أن التدابير القسرية الانفرادية "تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ المنظِّمة للعلاقات السلمية بين الدول" وأنها "تعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية" (القرار 15/54، الفقرتان الرابعة والخامسة من الديباجة).

وإذ نعيد تأكيد التزامنا بالقانون الدولي والمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يركز عملنا الجماعي، من بين أمور أخرى، على الأولويتين التاليتين للتصدي بفعالية للتدابير القسرية الانفرادية وما تسببه من ضرر للبلدان النامية. أولا، يتعين علينا تعزيز دور المؤسسات المتعددة الأطراف، خاصة الأمم المتحدة، لكفالة توافق أي تدابير اقتصادية مع القانون الدولي. ثانيا، يجب علينا دعم البلدان النامية، بما في ذلك من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والتقنية والصحية والإنسانية إلى البلدان المتضررة من التدابير القسرية الانفرادية لتمكين شعوبها من التعافي وإعادة بناء مستقبلها.

يشهد العالم حاليا تغيرات سريعة وسط أزمات وتحديات لا تنفك تتزايد، والتي يتطلب التغلب عليها وضمان عدم تخلف أي بلد أو شخص عن الركب تعاونا وتضامنا دوليا. ويجب على المجتمع الدولي أن ينهي بصفة عاجلة التدابير الجائرة التي تعرقل أي جهود من هذا القبيل. فهذه المسألة ليست مجرد مسألة اقتصادية واجتماعية وسياسية فحسب، بل الأهم من ذلك، أنها مسألة أساسية تتعلق بالكرامة الإنسانية والحق في الحياة والحرية والتنمية للجميع.

إنها خير دليل على إنسانيتنا المشتركة وعزمنا الجماعي على بناء عالم تستطيع كل أمة فيه أن تسعى إلى تحقيق إمكاناتها وتنعم بالازدهار في سلام واستقرار، بمنأى عن الإكراه والاضطهاد الخارجي، بما في ذلك نير الاحتلال الأجنبي والهيمنة الاستعمارية. ويكمن طريق المضي قدما في وحدتنا وتضامننا المتبادل، وهو أمر بالغ الأهمية لنجاحنا في كفالة مستقبل أكثر عدلا وسلما وعالم أكثر إنصافا ومساواة للجميع.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند في هذه الجلسة.

وقد طُلب ممارسة حق الرد.

وأود تذكير الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على 10 دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد رون مارتينيس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تشعر جمهورية فنزويلا البوليفارية بأنها مضطرة لأخذ الكلمة لممارسة حقنا في الرد على التعليقات الساخرة التي أدلى بها ممثل نظام الولايات المتحدة.

إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، هو الركيزة الأساسية في نظام العلاقات الدولية. والبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة يؤكد، مرة أخرى، ازدراء ذلك البلد للقانون الدولي وتعددية الأطراف والمنظمة وجميع الحاضرين هنا اليوم لمناقشة هذه المسألة الهامة التي لا شك في أن الولايات المتحدة هي المعتدي الرئيسي فيها. فليس من قبيل المصادفة أن تكون الولايات المتحدة قد ذُكرت في العديد من البيانات التي أُلقيت اليوم.

ونذكّر الولايات المتحدة بأنها لا تمثّل قوة شرطة العالم. فهي لا تملك السلطة الأخلاقية أو الشرعية اللازمة لإبداء الرأي أو الترويج لتدابير جل هدفها هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وأي تفسير آخر لا مكان له في القانون الدولي بكل بساطة.

وفي حالة فنزويلا، قام نظام الولايات المتحدة، من خلال التطبيق غير القانوني للتدابير القسرية الأحادية الجانب، بمهاجمة الهيئة الانتخابية المستقلة في بلدي بشكل مباشر. وهدد بفرض عقوباته المزعومة ضد كل من يفكر في تقديم ترشيح لا يتوافق مع سياسات واشنطن. كما يواصل توسيع نطاق عقابه الجماعي ضد الشعب الفنزويلي بأكمله لاتخاذه قرارات سيادية لا تتماشى مع مصالح النظام الإمبريالية. ومن الواضح أن نموذجه الديمقراطي ليس مثالا يُحتذى به.

وأخيرا، أكد ممثل نظام الولايات المتحدة في بيانه ما كنا نقوله منذ سنوات: إن الهدف من تدابيره القسرية غير القانونية الأحادية الجانب هو المضي قدما في سياسات تغيير النظام من خلال تهديد العملية الانتخابية الفنزويلية المقبلة. ويؤكد بيانه اليوم بدوره هزيمته المتوقعة، ولهذا السبب اختار بالفعل رفض الاعتراف بنتائج الانتخابات. وسيبقى الشعب الفنزويلي صاحب مصيره وسيستمر في ممارسة إرادته الديمقراطية وسيادته من دون تدخلات ترمي إلى حرفنا عن مسارنا أو منعنا من تحقيق انتصارات جديدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 28 من جدول الأعمال.

البند 17 من جدول الأعمال (*تابع*)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

مشروع المقرر (A/78/L.76)

مشروع التعديل (A/78/L.79)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة ليعرض مشروع التعديل A/78/L.79.

السيدة بويد – لي (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لتقديم تعديل شفوي.

قبل أن أبدأ، أبلغتنا الأمانة العامة أن المنظمة غير الحكومية Weltwirtschaft, Ökologie & Entwicklung قد قدمت وثائقها باللغتين الإنكليزية والألمانية، ولذلك حذفنا الإشارة إلى هذه المنظمة من تعديلاتنا. فلا ينبغي إدراجها هنا، لأنها معتمدة بالفعل.

ويسعدنا أن نرى أن الصيغة المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني قد أدرجت في القرار 271/78 – القرار المتعلق بالطرائق – بشأن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، مما يسمح بمشاركة المجتمع المدني مشاركة مجدية في هذا المؤتمر الهام. فتتيح لنا هذه الطرائق فهم الأساس المنطقي للاعتراضات على مشاركة جميع المنظمات غير الحكومية. وهذه الشفافية ضرورية لكفالة أن يتضمن المؤتمر أصوات مجموعة من الخبراء في مجال تمويل التنمية. ونحن ممتنون لأن

الصيغة قد أعادت سلطة اتخاذ القرار إلى الجمعية بدلا من السماح بأن تكون بيد دولة عضو واحدة.

ولكننا نأسف لاستمرار دول أعضاء في الارتكاز على أساس مبدأ عدم الاعتراض لمحاولة منع مشاركة منظمات غير حكومية من بلدان أخرى لأسباب سياسية. ولا ينبغي أن يكون أساس عدم الاعتراض هو القاعدة التي تتبعها الجمعية العامة، بل إنه لم يعد كذلك.

ولتلك الأسباب، ولضمان أن يستمع المؤتمر إلى مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة، تود المملكة المتحدة أن تقدم تعديلا لإعادة إدراج المنظمات غير الحكومية الخمس التالية إلى مرفق مشروع المقرر A/78/L.76: المعهد الألماني للتنمية والاستدامة، والمشروع العالمي لمكافحة الفقر/المواطن العالمي، والمعهد الدولي للعمل اللاعنفي، ومنظمة المعونة الريفية لباكستان، ومركز التمويل المستدام التابع لكلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن.

ولعملية تمويل التنمية تاريخ طويل من المشاركة القوية من جانب المجتمع المدني. ولذلك، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تحظى منظمات المجتمع المدني بمشاركة واسعة في المؤتمر. فإسهاماتها بالغة الأهمية. وسيكون من المؤسف ألا نستفيد من جميع الأدوات المتاحة لنا قبل انعقاد هذا المؤتمر. وهذا يشمل إقامة شراكة عميقة مع المجتمع المدني.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع المقرر A/78/L.76 ومشروع التعديل A/78/L.79 بصيغته المنقحة شفويا. ولعلم الجمعية، أُغلق باب المشاركة في تقديم مشروع التعديل A/78/L.79 إلكترونيا.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع التعديل، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/78/L.79، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار بصيغته المعدلة شفويا: ألبانيا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيكيا، الدانمرك، فنلندا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، لكسمبرغ، هولندا، نيوزيلندا، بولندا، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يرجى من الوفود الراغبة في الإدلاء ببيان تعليلا للتصويت قبل التصويت على أي مقترح في إطار هذا البند من جدول الأعمال أن تفعل ذلك الآن، في بيان واحد. وبعد البت فيها جميعا، ستتاح الفرصة للإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت بعد التصويت على أي من المقترحات أو جميعها.

وقبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على 10 دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد فوندوكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد أشرنا مرارا وتكرارا إلى الطبيعة المتناقضة للصياغة المتعلقة بمشاركة المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة. واليوم، أمامنا مزيد من الأدلة على هذا النهج غير الفعال الذي يتم اعتماده بشكل تلقائي في عدد متزايد من الأحداث. وبدلا من محاولة حل هذه المشكلة، نستمر في اتباع هذه الممارسة غير الفعالة.

المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية منتدى دولي يهدف إلى التوصل إلى حلول توافقية في مجال التنمية العالمية. وقد أثبت مسار تمويل التنمية أنه منصة غير مسيّسة حيث يمكن لممثلي البلدان، إلى جانب الأطراف المعنية الأخرى، مناقشة المشاكل العالمية الملحة بصراحة وإيجاد سبل لحلها. ولكن في الممارسة العملية، غالبا ما يؤدي حضور منظمات معينة إلى تسييس المناقشات بلا داع، مما يجعل من الصعب إجراء حوار بناء وتحقيق توافق في الآراء.

ونشكر رئيس الجمعية العامة، السيد دنيس فرانسيس، على مراعاة آراء الدول الأعضاء، وعلى إعداده قائمة بالمنظمات غير الحكومية التي أعربت عن رغبتها في المشاركة في المؤتمر، وفقا لإجراء عدم الاعتراض.

ومن المؤسف أن عددا من الدول يعتقد أن هذه المسائل يجب أن تُحل من خلال التصويت، وقد وضع رأيه فوق رأي الآخرين، مما

يثير تساؤلا: لماذا تم إنشاء المنظمات التي لا نرغب في دعوتها إلى مناقشاتنا بسبب مخططاتها الهدامة، ولأي غرض يتم تمويلها؟ نعلم أنهم سيخبروننا الآن عن حرية التعبير، ولكن التعليمات السياسية التي يعطيها داعمو تلك المنظمات غير الحكومية والتي تنفذها تلك المنظمات لا علاقة لها بحرية التعبير.

ونطلب من جميع الدول الأعضاء التي تؤيد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة أن تصوت ضد مشروع التعديل المقترح A/78/L.79 الذي يهدف إلى فرض مشاركة المنظمات غير الحكومية التي تروج لنظام رعاتها الغربيين السياسي. فتتضمن القائمة المقترحة باسم المملكة المتحدة منظمات أظهرت مرارا وتكرارا ميلا إلى تسييس المناقشات.

وقرارنا مدفوع بالرغبة في الحفاظ على الطبيعة المحايدة والبناءة للمؤتمر. ونعتقد أن هذا الإجراء سيوجد مجموعة أكثر ملاءمة من الظروف الملائمة لمناقشة المشاكل العالمية المتعلقة بتمويل التنمية بطريقة شاملة، كما سيساعدنا على التوصل إلى قرارات متوازنة تراعي مصالح جميع المشاركين. ونأمل الحصول على دعم الأعضاء.

السيدة أونغ (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

إن المجتمع المدني هو أعيننا وآذاننا في الميدان ويوفر معلومات ووجهات نظر بالغة الأهمية حول عدد من المسائل. ولذلك ينبغي أن يكون ممثلوه حاضرين على طاولة اجتماعات الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. ويؤكد القرار 271/78 أهمية مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشكل فعال، بما في ذلك المجتمع المدني، في المؤتمر وفي عمليته التحضيرية.

فمشاركة المجتمع المدني النشطة في المؤتمر تعزز من جودة المناقشات والنتائج وشموليتها للجميع وفعاليتها. ومشاركته ضرورية لتعزيز المساءلة والابتكار والشراكات الحاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة.

ونود أيضا تكرار التأكيد أن اشتراط بت الجمعية العامة في الاعتراضات يزيد من الشفافية والمساءلة ويمكّن عموم أعضاء الجمعية العامة – وليس دولة عضو واحدة فقط – من البت في مشاركة المنظمات غير الحكومية.

كما يساورنا بالقلق بشكل خاص إزاء اتجاه الدول الأعضاء المتزايد نحو الاعتراض على المنظمات غير الحكومية من بلدان أخرى. فلا ينبغي أن يتحدد مصير المنظمات غير الحكومية ذات المصداقية والسمعة الطيبة خلف الأبواب المغلقة ومن خلال اعتراضات دولة عضو أو بضع دول أعضاء عليها. ويجب على الجمعية العامة أن تراعي المعايير التي وضعتها اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية عند تحديد أهلية المشاركة في جلسة ما، ويجب أن تتصدى لتسييس عمل المجتمع المدني.

إن أعظم قيمة مضافة للمجتمع المدني هي أنه يعمل عبر مختلف البلدان والمناطق والقضايا، ويدفع كل منا إلى القيام بعمله بشكل أفضل كحكومات. ولذلك، نحث الدول الأعضاء على دعم مشروع التعديل A/78/L.79 الذي يهدف إلى زيادة الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني على نطاق الأمم المتحدة.

السيدة ماركس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية بشكل هادف في منظومة الأمم المتحدة، بغض النظر عن معتقداتها السياسية. وسنستمر في دعم اعتماد المنظمات غير الحكومية المشروعة، بما فيها المنظمات التي نختلف معها وتلك التي تنتقد الولايات المتحدة أو شركاءها.

وأساسنا المنطقي لهذا الموقف أساس بسيط: فتزويد مختلف المنظمات غير الحكومية بمنصة للمشاركة في منظومة الأمم المتحدة يجعل هذه المؤسسة والدول الأعضاء فيها أقوى وأكثر استجابة لجميع مواطنينا. وتبادل الأفكار الحر الذي يوفره مراقبو المنظمات غير الحكومية ضروري للابتكار ولإيجاد حلول إبداعية في الهيئات المتعددة الأطراف.

وبينما نواجه تحديات عالمية، بما في ذلك الأزمات الإنسانية وتزايد التطرف العنيف وآثار تغير المناخ، من الأهمية بمكان إشراك

أصوات المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة. ويجب علينا بذل المزيد من الجهود لاعتماد منظمات المجتمع المدني، بغض النظر عن آرائها السياسية.

ونأسف لاستمرار بعض الدول الأعضاء في اللجوء إلى أساس مبدأ عدم الاعتراض بغية الاعتراض على مشاركة منظمات غير حكومية مشروعة. ونرحب بالمساءلة والنقاشات النشطة والمتوازنة التي تيسرت بفعل مشاركة المجتمع المدني في قاعات الأمم المتحدة وفي المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

السيدة مندوزا إلغويا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): تود المكسيك أن تشكر وفد المملكة المتحدة على مشروع التعديل A/78/L.79 الذي قدمته اليوم، وأن تشرح قرارها بتأييده.

لقد استرشدت عملية تمويل التنمية على الدوام وبشكل عام بروح من الشمولية للجميع، مما يتيح التعاون بين الجهات الفاعلة المتعددة حول خطة تمويل التنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد أتاح هذا النهج لأعضاء الأمم المتحدة فرصة الاستماع إلى مختلف وجهات النظر بشأن أفضل طريقة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا.

ومن وجهة نظرنا، ينبغي للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية أن يسمح بمشاركة جميع المنظمات غير الحكومية التي ترغب في المشاركة والتي تستوفي المعايير المحددة في عملية الاعتماد. وينص القرار 271/78 المتعلق بطرائق عمل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية على ضرورة ارتكاز قائمة ممثلي هذه المنظمات في المؤتمر على جملة أمور ومنها مبدأ الشفافية. ولكن ذلك لم يُحترم في هذه المناسبة، نظرا لعدم تعميم قائمة المنظمات غير الحكومية التي تم الاعتراض عليها على أعضاء الجمعية العامة للنظر فيها. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم توضيح أسباب تلك الاعتراضات. وبناء على ذلك، تؤيد المكسيك إعادة إدراج تلك المنظمات غير الحكومية في القائمة الأصلية التي قُدمت إلى الجمعية العامة للنظر فيها.

وشكّل مبدأ استيعاب الجميع ركيزة أساسية للعملية العامة لتمويل التنمية منذ إطلاقها في مونتيري، المكسيك، في عام 2002. ويرى وفد بلدي أن طموح المؤتمر الرابع في عام 2025 وتأثيره سيتعززان بفضل المشاركة الشاملة لجميع المنظمات غير الحكومية، سواء أكان بلدي متفقا مع المواقف المعرب عنها أم لا. وتكمن القيمة المضافة لهذه المشاركة في تبادل الخبرات ووجهات النظر.

وستواصل المكسيك الدعوة إلى إشراك أي جهة فاعلة ترغب في المشاركة في المؤتمر، تمشيا مع المبادئ المنصوص عليها في القرار 271/78. وندعو الدول الأعضاء إلى دعم تلك الجهود بهدف تعزيز المناقشات وكفالة أن تكون نتائج المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية في عام 2025 مفيدة لجميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

السيدة كايزر (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

يؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مشروع التعديل A/78/L.79، فضلا عن البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة.

ونذكر بالأولوية المشتركة المتمثلة في كفالة عملية شاملة للجميع وشفافة ومفتوحة أمام أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. فمشاركة جميع أصحاب المصلحة بشكل فعال لن تصب في مصلحة شرعية العملية فحسب، بل ستسهم في تحقيق نتيجة طموحة أيضا.

وفي هذا السياق، يدعو الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى دعم مشاركة جميع أصحاب المصلحة وتيسيرها، بما يتماشى مع نص وروح الطرائق التي اعتمدتها الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت.

وقبل أن نشرع في البت في مشروع المقرر A/78/L.76، تبت الجمعية العامة أولا، وفقا للمادة 90 من النظام الداخلي، في مشروع التعديل A/78/L.79، بصيغته المنقحة شفويا.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، تشيكيا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي

المعارضون:

أنغولا، بيلاروس، بوروندي، إريتريا، الهند، المغرب، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، تركيا

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، البحرين، بنغلاديش، البرازيل، بروني دار السلام، الصين، جيبوتي، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، غيانا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، نيبال، عمان، باكستان، الفلبين، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، فييت نام، اليمن

اعتُمد مشروع القرار A/78/L.79 بصيغته المنقحة شفويا بأغلبية 59 صوتا مقابل 10 أصوات، وامتناع 40 عضوا عن التصويت.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن مشروع التعديل A/78/L.79، بصيغته المنقحة شفويا، قد اعتُمد، سنشرع في البت في مشروع القرار A/78/L.76 بصيغته المعدلة.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/78/L.76، المعنون "مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لتمويل التنمية"، بصيغته المعدّلة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/78/L.76، بصيغته المعدلة؟

اعتُمد مشروع المقرر A/78/L.76 بصيغته المعدلة (المقرر 551/78).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت أو شرحا للموقف بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليلات تقتصر مدتها على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ماركوارت باير (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إن البرازيل مؤيد قوي لمشاركة المنظمات غير الحكومية بالقدر الكافي في الأمم المتحدة، من دون المساس بطابعها الحكومي الدولي. فقد أثبتت إسهامات المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ولا سيما في عملية تمويل التنمية، أنها أساسية حقا لتطور المناقشات وهي تحظى بتقدير كبير من حكومة بلدي.

لقد امتنعت البرازيل عن التصويت على التعديل (A/78/L.79) الذي اقترحته المملكة المتحدة بسبب عدم وجود معلومات كافية لاتخاذ قرار مستنير. ونعتقد أنه من الضروري تعزيز وصقل عملية اعتماد المنظمات للمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، مع تقديم معلومات كافية عن المنظمات غير الحكومية وتوضيح الأسباب المؤيدة والمعارضة للاعتماد بشكل كامل وإبلاغها إلى جميع الدول الأعضاء.

والبرازيل على استعداد للإسهام في هذه العملية بالتعاون مع الوفود الأخرى. وسنظل ملتزمين بتعزيز بيئة يمكن فيها سماع أصوات المجتمع المدني بشكل كامل، وحيث يمكن أن تساعد إسهاماته القيمة في تشكيل جهودنا الجماعية.

السيدة إستيميل أيديل (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالتشديد على أن تركيا ملتزمة بدعم مشاركة المنظمات غير الحكومية بشكل فعال في أعمال الأمم المتحدة، نظرا إلى أنه أمر ضروري لتحقيق أهدافنا المشتركة. ويسهم عدد كبير من المنظمات غير الحكومية من تركيا، بالفعل، في جميع مجالات أعمال الأمم المتحدة ويتعاون مع الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان الأكثر ضعفا.

ونحن نؤيد بقوة مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة ما دامت أهدافها وأنشطتها تتماشى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وفي هذه الحالة بالذات، ندعم مشاركة المنظمات غير الحكومية التي ستسهم أنشطتها في الأعمال التحضيرية الجارية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية وفي المؤتمر نفسه.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نقلل من حقيقة أن بعض المنظمات غير الحكومية تشارك في أنشطة تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، كما تشارك في أعمال ذات دوافع سياسية ضد بعض الدول الأعضاء. وباعتبارنا عضوا في اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية منذ فترة طويلة، فقد واجهنا العديد من الحالات التي أساءت فيها بعض المنظمات استغلال مركزها الاستشاري ومشاركتها في اجتماعات مختلفة للأمم المتحدة. ونعتقد أن المعايير والمبادئ التي صيغت في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 31/1996 ينبغي أن تنطبق على جميع المنظمات غير الحكومية التي تسعى إلى المشاركة في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعاتها.

وفي ملاحظة منفصلة، لا تملك جميع الدول الأعضاء، بمن في ذلك أنصار هذا التعديل (A/78/L.79) وداعموه، معلومات متعمقة عن أهداف كل منظمة غير حكومية تسعى إلى التعاون مع الأمم المتحدة وأنشطتها وتمويلها، بما فيها تلك التي اعترضت عليها بعض الدول الأعضاء في هذه الحالة. وينبغي احترام آراء الدول الأعضاء المعنية وشواغلها عند تحديد مشاركة المنظمات غير الحكومية المعنية في أعمال الأمم المتحدة من أجل منع إساءة استخدام منصات الأمم المتحدة.

ونتطلع إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. وستواصل تركيا تشجيع الشفافية واستيعاب الجميع بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيد هوانغ نغوين نغوين (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد فييت نام من حيث المبدأ مشاركة المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، من بين أصحاب المصلحة الآخرين، في أعمال الأمم المتحدة، وخاصة في العمليات والأحداث الهامة مثل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

وفي الوقت نفسه، نرى أن عمليات الأمم المتحدة يجب أن تبقى خاضعة لقيادة الدول الأعضاء. وفي حين يمكن للمنظمات غير الحكومية ذات الصلة أن تسهم في إثراء الحوارات وإضافة قيمة إلى عملية صنع القرار الشاملة للجميع من خلال المشاركة البناءة وغير المسيسة، فإن مشاركتها ينبغي أن تكون على أساس التوافق في الآراء وأن تتجنب إحداث مزيد من الانقسام بين الدول الأعضاء.

ولهذا السبب، ونظرا لعدم وجود معلومات كافية عن المنظمات غير الحكومية المعنية لاتخاذ قرار أكثر استنارة، امتنعت فييت نام عن التصويت على التعديل (A/78/L.79).

السيدة مامساه (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود إندونيسيا أن تدلي بتعليل للتصويت على التعديل A/78/L.79.

في أوقات الأزمات المتعددة الأبعاد، فإن التضامن والحوار والشراكة التي تشمل جميع أصحاب المصلحة تشكل عناصر حيوية. وتؤيد إندونيسيا الشمولية تأييدا كاملا وتعترف بالمساهمة المهمة للمنظمات غير الحكومية في عمليات الأمم المتحدة. يمكن للمجتمع المدني أن يقدم رؤى ومدخلات مهمة بشأن المسائل الرئيسية قيد المناقشة، لا سيما عملية تمويل التنمية. لقد ولى الزمن الذي كان بإمكان الحكومات فيه احتكار المناقشات والأفكار والمعلومات منذ فترة طويلة.

لذلك نحن نؤمن بأن المشاركة الفعالة والبناءة مع المجتمع المدني يمكن أن تسفر عن حلول إبداعية تشتد الحاجة إليها للتصدي للتحديات المعقدة التي نواجهها اليوم. كما أننا نعتقد أن مساعينا لتعزيز الشمولية

في العملية المتعددة الأطراف يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع جهودنا المتواصلة لحماية تعددية الأطراف من خلال احترام الآليات القائمة التي اتفقنا عليها جميعا. وهذا أمر مهم لكفالة المصداقية والأداء الفعال للآليات ذات الصلة والنظام المتعدد الأطراف بشكل عام.

ولذلك، فإن إندونيسيا تشعر بقلق عميق إزاء تزايد الإجراءات المتخذة لتقويض نتائج المشاورات الحكومية الدولية وتجاوز الإجراءات والطرائق المتفق عليها. إن مثل هذه الإجراءات تغذي العجز المتزايد في الثقة فيما بين الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى تآكل الثقة في النظام المتعدد الأطراف. وهذا أمر ينذر بالخطر ويهدد سلامة إطار عملنا الجماعي. ولهذا السبب، امتنعت إندونيسيا عن التصويت على التعديل.

وختاما، تدعو إندونيسيا جميع الدول الأعضاء إلى احترام الآليات المتفق عليها والعمل معا لتعزيز نظامنا المتعدد الأطراف. وفي الوقت نفسه، تؤكد إندونيسيا من جديد التزامها بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لتعزيز أمم متحدة شاملة للجميع وخاضعة للمساءلة.

السيد بابو سواريس (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): إن تيمور – ليشتي تقدر أهمية مشاركة المجتمع المدني في عمل الأمم المتحدة، لا سيما في مجال تمويل التنمية. ومع ذلك، فقد شعرنا بأننا مضطرون للامتناع عن التصويت على التعديل (A/78/L.79) بسبب عدم وجود معلومات كافية عن الأدوار والمسؤوليات المحددة للمنظمات غير الحكومية في هذا السياق.

وفي حين أننا ندرك المساهمات القيمة للمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني بشكل عام، في تعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام، فإننا بحاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن مهامها المحددة وكيفية تكاملها مع عمل الأمم المتحدة. نتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات والتأكيدات بشأن هذه المسألة. ونؤكد من جديد التزامنا بمبادئ الشفافية والمساءلة والشمولية في عمل الأمم المتحدة.

السيد فوندوكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يؤيد الاتحاد الروسي مشاركة عدد كبير من الأطراف المهتمة بأعمال المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ومع ذلك، فإننا نرى أن مشاركة المنظمات غير الحكومية المسيّسة مدمِرة. وفي هذا الصدد، نود أن نسجل أن الاتحاد الروسي ينأى بنفسه عن قائمة المنظمات التي لم تخضع لإجراء عدم الاعتراض.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 17 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 17/15.